أهالي مسافر يطا يعيشون نكبة مستمرة

الخليل- وفا- ساهر عمرو- في أقل من عام ونصف العام، نفذت سلطات الاحتلال ومجموعات المستوطنين المسلحين أكثر من 1676 اعتداءً بحق الأهالي وممتلكاتهم في مناطق مسافر يطا جنوب الخليل، بهدف الاستيلاء المباشر على أراضي المواطنين، وتضييق الخناق عليهم وتعميق معاناتهم، واجبارهم على ترك ممتلكاتهم وأراضيهم، والرحيل قسرا عنها، لصالح التوسع الاستيطاني.

يقول مدير زراعة يطا اياد فرج اللّه: «تشهد الآونة الأخيرة تصعيدا كبيرا وغير مسبوق في وتيرة الإجراءات القمعية، والاعتداءات المستمرة التي تنفذها سلطات الاحتلال ومجموعات المستوطنين بحق الأهالي وممتلكاتهم في تلك المناطق، التي طالت كافة نواحي الحياة».

ويوضح، أن هذه الاعتداءات تركزت بشكل أساسي ومباشر على ضرب قدرة الأهالي على الصمود الثبات، من خلال حرمانهم من مصادر دخلهم الاساسية، والمتمثل في الثروة الحيوانية أولا، والزراعة ثانيا».

وأضاف أن هذه الاعتداءات أسفرت عن تجريف أكثر من 500 دونم من الأراضي المزروعة، وإتلاف أكثر من 16,200 دونم من المحاصيل الرعوية، إضافة إلى تدمير شبكات الري الخاصة بأكثر من 670 دونماً من المزروعات المروية، وسرقة ما يزيد على 57 ألف متر من السياج الذي كان يحيط بحقول المواطنين.

كما شملت الأضرار إتلاف وتدمير أكثر من 42 ألف شجرة زيتون و7,150 من الأشجار المثمرة الأخرى بشكل كلي أو جزئي، إلى جانب هدم ما يزيد على 2,000 متر مربع من المنشآت الزراعية.

وأشار إلى أن سيطرة الاحتلال واستيلاء المستوطنين على كافة المراعي في مسافر يطا، ومنع وحرمان المزارعين الفلسطينيين من الوصول اليها، كان له أثر كارثي على قدرتهم على تربية الأغنام، والمحافظة على ما يملكونهم من ثروة حيوانية، إلى جانب سرقة وقتل ما يزيد على 900 رأس من الأغنام.

ويضيف فرج اللّه، ان كل هذه الاعتداءات تهدف بشكل أساسي الى ضرب مصدر الدخل الأساسي لما يزيد على 1600 عائلة فلسطينية تعيش قي تلك المناطق، تشكل الثروة الحيوانية، والزراعة عموده الفقري».

وفي السياق، يقول الناشط أسامة مخامرة «إن حرمان الاحتلال المزارعين من المراعي، وإتلاف المستوطنين لمحاصيلهم الزراعية، يهدف إلى رفع تكاليف تربية الثروة الحيوانية والعناية بها لدى أهالي مسافر يطا إلى أعلى مستوى ممكن».

وأوضح أن المربين كانوا يعتمدون بنسبة ٪80 على المراعي الطبيعية، والمحاصيل الزراعية في إطعام قطعانهم، بينما باتوا اليوم يعتمدون بنسبة ٪70 على شراء الأعلاف لتغذيتها، ما يشكل عبئاً مالياً كبيراً.

وأضاف أن هذا الواقع، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع أسعار الأعلاف، يهدد المزارعين بتكبد خسائر كبيرة ويضع استمرارية تربية الثروة الحيوانية في خطر.

ويؤكد فرج اللّه أن الآثار السلبية المترتبة على استهداف الاحتلال المستمر للثروة الحيوانية في مسافر يطا لن تقتصر على الأهالي في المسافر فقط، بل ستمتد لتطال كافة أرجاء الوطن بشكل عام، مشيراً إلى أن الثروة الحيوانية المتركزة في مناطق يطا وحدها تشكل ما يزيد على ٪15 من إجمالي الثروة الحيوانية على مستوى الوطن، وما يزيد على ٪45 منها في محافظة الخليل، وأن القضاء عليها يشكل تهديداً جدياً للأمن الغذائي للأسرة الفلسطينية.

ويشدد رئيس مجلس مسافر يطا نضال يونس على أن التعرض لأرواح الأهالي واستهداف مصادر دخلهم وتضييق الخناق عليهم يأتي ضمن سياسة ممنهجة يمارسها الاحتلال، ينفذها بالتنسيق وتبادل الأدوار مع مجموعات المستوطنين، وقد ارتفعت وتيرتها منذ السابع من أكتوبر عام 2023، وتسارعت بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

ويشير إلى أن الاحتلال اعتمد في تنفيذ مخططاته الاستيطانية على سياساته فيما يُعرف بمنطقة إطلاق النار 918، التي فُرضت عام 1972 على ما يزيد على 32 ألف دونم من أراضي مسافر يطا، وتشمل المراعي الطبيعية، وجزءا كبيرا من الأراضي الزراعية.

وعملت قوات الاحتلال على محاصرة الأهالي في تلك المناطق ومنعهم من الوصول إليها، بذريعة أنها مناطق عسكرية مغلقة مخصصة لتدريبات جيش الاحتلال، ويُمنع على المدنيين دخولها.

غير أن الواقع الذي آلت إليه تلك المناطق يكشف، بحسب الأهالي، زيف هذه الذرائع، إذ جرى تطبيق هذه القيود على الفلسطينيين فقط ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، في حين أُتيح للمستوطنين التوسع والاستيلاء على الأراضي والبناء عليها، حيث أقيمت ثلاث مستوطنات كبيرة هي: «متسبي يائير»، و»افيقال»، و»ماعون».

ومنذ السابع من أكتوبر عام 2023، ارتفعت وتيرة الاستيطان بشكل كبير في تلك المنطقة، وتوسعت المستوطنات بشكل لافت، وتم إنشاء تسع بؤر استيطانية جديدة، أخذ معظمها طابع الاستيطان الرعوي.

ويقوم هذا النمط من الاستيطان على مجموعة من المستوطنين تتكون من ثلاث إلى أربع عائلات، تتولى بشكل منظم الاستيلاء على قطعة أرض وإقامة بؤرة استيطانية عليها، حيث يتم اختيار موقعها بدقة لضمان تحقيق عدة أهداف، من بينها محاصرة الأهالي والحد من قدرتهم على الحركة والتنقل، وضمان التوسع المستقبلي والسيطرة على مزيد من الأراضي. ويتم تزويد تلك البؤر الاستيطانية بأعداد كبيرة من الأغنام، إضافة إلى قطعان الإبل والأبقار وغيرها، لتبدأ مهمتها في تدمير وإتلاف محاصيل الأهالي الزراعية، وما لا تستطيع الأغنام إتلافه من أشجار معمّرة تتكفل به الإبل والأبقار، وكأنها جُهزت خصيصاً لذلك.

وتطرق يونس إلى استعمال المستوطنين ما يُعرف بـ»البؤر المتنقلة»، في استنساخ لنموذج البدو الرحل، وهي عبارة عن مجموعات صغيرة من المستوطنين تمتلك أعداداً كبيرة من المواشي، تتنقل بشكل مستمر وتستقر مؤقتاً بالقرب من حقول وأشجار الأهالي، حيث تُستخدم المواشي وأدوات أخرى في إتلافها، ثم تنتقل إلى منطقة أخرى، كما حدث في تجمع الحلاوة، حيث أقيمت بؤرة مؤقتة قرب أراضي المواطنين، وبعد ان تم القضاء عليها، انتقلت الى منطقة الفخيت وهكذا.

وكانت نتيجة ذلك أن استولى المستوطنون وفرضوا سيطرتهم على كافة المراعي الطبيعية، وحرموا المزارعين الفلسطينيين منها، ما أدى إلى تدمير أكثر من 22 ألف شجرة زيتون وأشجار مثمرة ومعمرة، وإتلاف ما يزيد على ٪90 من الأراضي الزراعية في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بالمناطق الأخرى خارج «منطقة إطلاق النار»، فقد جرى، وبالأدوات والسياسات ذاتها، توسع استيطاني كبير، وتم إنشاء تسع بؤر جديدة، إلى جانب عدد من البؤر المتنقلة، مع استمرار تضييق الخناق على الأهالي، ولكن دون مظلة ودور واضح لدولة الاحتلال كما هو الحال في منطقة إطلاق النار.

فقد أطلقت دولة الاحتلال يد المستوطنين، وأخفت دورها عن العلن، ضمن عمل منسق ومنظم يقوم على توزيع الأدوار، بما يرفع الحرج عن دولة الاحتلال من أي مساءلة ممكنة من جهات قانونية او مؤسسات إنسانية، والتي تغيب أساساً عن المشهد والتأثير.

ويؤكد مخامرة انه تم توثيق عدد كبير من الاحداث التي تكشف لعبة تبادل الأدوار تلك، وتثبت وقوف دولة الاحتلال بشكل مباشر وراء اعتداءات المستوطنين المستمرة.

فبعد كل اعتداء للمستوطنين تحضر قوات الاحتلال الى المكان، وتقوم بتصوير الامر على انها تفض اشتباكا بين المستوطنين والأهالي، وتعتقل عددا من الأهالي، ولا تفرج عنهم الا بكفالات مالية باهظة لا تقل عن 5000 شيقل للفرد، الامر الذي يعمق من معاناة المواطنين، ويحد من قدرتهم على الصمود والتصدي لاعتداءات المستوطنين.

وأضاف أن كل ذلك يترافق مع إجراءات قاسية يفرضها الاحتلال على الوجود الفلسطيني في تلك المناطق، وتعد سياسة الهدم من أبرزها، التي تأتي على شكلين.

الأول: عمليات الهدم التي تنفذها سلطات الاحتلال بذرائع متعددة، من بينها البناء في مناطق «ج»، أو البناء دون تراخيص، أو ذرائع أمنية وغيرها، وقد أدت هذه السياسات إلى هدم قرى وتجمعات سكنية كاملة، كما حدث في «خلة الضبع» و»الفخيت» و»مغاير العبيد» و»جنبا» و»المركز»، ما أجبر الأهالي على المغادرة قسراً أو اللجوء إلى الكهوف والسكن فيها.

وأشار إلى أن قوات الاحتلال تهدم ما هو قائم وتمنع الأهالي من البناء، خاصة بعد تجميد العمل بالقانون الأردني والبريطاني المتعلق بتنظيم البناء في تلك المناطق، والذي كان مطبقاً سابقاً ويسمح للأهالي ببناء منشآت على أراضيهم. وأضاف أنه تم تجميد تلك القوانين بموجب أوامر عسكرية، من بينها الأمر العسكري رقم 17/97، الذي يحرم الفلسطينيين من إقامة أي منشأة على أراضٍ زراعية يملكونها، كما يحرمهم من حقّ التقاضي في حال صدور إخطارات بهدم منشآتهم.. وفي مقابل ذلك، منحت سلطات الاحتلال المستوطنين ما يعرف بالضبطية القضائية، ومنحتهم الصلاحيات الكاملة في مراقبة البناء، والابلاغ عنها لهدمها.

وعن الشكل الثاني من عمليات الهدم، أوضح أنه يتمثل في تلك التي ينفذها المستوطنون بشكل شخصي وخارج القانون، كما حدث في «تجمع سمري» و»شعب فرصة» و»الركيز الفوقا»، حيث تم هدم عدد كبير من مساكن المواطنين، ومنشآتهم من قبل المستوطنين، وسرقة محتوياتها، إضافة إلى السكن في بعضها بعد إجبار أصحابها على مغادرتها قسراً. على الرغم من أن تلك المساكن محمية بأوامر احترازية بعدم الهدم صادرة عن محاكم الاحتلال، إلا أن ما يجري، وفق المخامرة، يكشف شكلاً آخر من تقاسم الأدوار، حيث أوكلت مهمة مخالفة الأوامر القضائية وهدم تلك المساكن إلى المستوطنين كإجراء خارج القانون، دون أن تتدخل قوات الاحتلال لمنع ذلك، أو إنفاذ الأوامر الاحترازية الصادرة عن محاكمها.

كما أكد أن الأهالي في مسافر يطا يعيشون نكبة مستمرة بشكل يومي، وأن ما جرى استعراضه من إجراءات احتلالية قمعية واعتداءات متواصلة من قبل المستوطنين بحق الأهالي وممتلكاتهم هو جزء من كثير، إذ طالت هذه السياسات الاستيطانية مختلف مناحي الحياة، وتسببت في تدمير البنى التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه.

وأضاف أن آخر هذه الانتهاكات تمثل في تدمير شبكات المياه التي تغذي أكثر من 12 تجمعاً سكنياً، التي تُركت منذ أربعة أشهر دون مياه، مع منع إصلاحها حتى اليوم.

أربيل: إحياء الذكرى الـ78 للنكبة

أربيل- وفا- أحيت القنصلية العامة لدولة فلسطين في إقليم كردستان-العراق، ذكرى النكبة الثامنة والسبعين، خلال فعالية أقيمت في مقرها بمدينة أربيل، بحضور ممثلين عن الأحزاب السياسية في الإقليم ومنظمات المجتمع المدني، وحشد من أبناء الجالية الفلسطينية المقيمين في الإقليم.

وأعرب القنصل العام لدولة فلسطين في إقليم كردستان- العراق السفير ماهر الكركي، عن تقديره لمواقف إقليم كردستان الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وأكد الكركي أن ذكرى النكبة ليست حدثا من الماضي، بل واقعا مازالت فصولها وتداعياتها تتوالى وان ما جرى ويجري في قطاع غزة والضفة الغربية وفي القلب منها يمثل نكبة جديدة تعكس استمرار سياسة التهجير القسري والتدمير الممنهج الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، مطالبا المجتمع الدولي بالتحرك الجاد لوقف هذه الانتهاكات.

ودعا إلى تفعيل آليات المحاسبة الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لضمان محاسبة الاحتلال على انتهاكاته ووقف سياسات الاستيطان والإفلات من العقاب.

وشدد الكركي على أن المخيمات الفلسطينية تمثل شاهدا تاريخيا وسياسيا على قضية اللجوء، ورمزا لحق العودة المكفول وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرار 194، مؤكدا أن استهداف المخيمات يشكل استهدافا للهوية الوطنية ومحاولة لطمس الرواية الفلسطينية وإنكار حقوق اللاجئين.

وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، باعتبارها شاهدا أمميا على استمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وتطرق إلى قضية الأسرى في سجون الاحتلال، مؤكدا أنها قضية مركزية مرتبطة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وأن حريتهم جزء لا يتجزأ من حرية الشعب الفلسطيني وكرامته.

وشملت الفعالية عرضاً للصور ذات العلاقة بالنكبة واختتمت بعرض فيلم «فلسطين 36»، بالتنسيق مع دائرة التعاون الثقافي في وزارة الخارجية والمغتربين، يوثق الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي 1936 و1939، مسلطا الضوء على مراحل النضال الفلسطيني من اجل الحرية والاستقلال.

إقامة فعالية يوم فلسطين التراثي والثقافي في إسطنبول

إسطنبول- وفا- أقيمت في مدينة إسطنبول فعالية «يوم فلسطين – التراثي والثقافي والفني»، بتنظيم من بيت فلسطين للثقافة ومركز عارف التعليمي ومبادرة مسك، في مقر وقف عارف التعليمي تزامنا مع الذكرى الـ 78 لنكبة فلسطين. وشارك في الفعالية سفير دولة فلسطين لدى الجمهورية التركية نصري أبو جيش، بحضور القنصل العام لدولة فلسطين في إسطنبول معاذ العطشان، الى جانب شخصيات فلسطينية وعربية وتركية. وأكد جيش أن الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة تأتي هذا العام في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي المجرم والمتواصل على أبناء شعبنا لا سيما في قطاع غزة وما يرافقه من جرائم قتل وتدمير وتجويع ومحاولات ممنهجة للتهجير القسري وكسر إرادة شعبنا.

وشدد على أن الشعب الفلسطيني رغم حجم المعاناة والتضحيات، سيبقى ثابتا وصامدا على أرضه متمسكا بحقوقه الوطنية المشروعة مؤكدا أن محاولات الاحتلال لاقتلاع الفلسطيني من أرضه ستفشل كما فشلت على مدار العقود الماضية وأن رسالة شعبنا اليوم واضحة «لن نرحل... فجذورنا أعمق من دمارهم وإرادتنا أقوى من كل التحديات وتمسكنا بأرضنا وهويتنا أقوى من كل محاولات الاقتلاع والتهجير». وتخلل الفعالية برنامج ثقافي وفني متنوع شمل فقرات شعرية باللغتين العربية والتركية وافتتاح بازار تراثي وثقافي ومعرض للصور والكاريكاتير، إلى جانب ندوات أدبية وفنية تناولت الأدب الفلسطيني ودور الفن في الدفاع عن الرواية الفلسطينية بمشاركة نخبة من المثقفين والفنانين والإعلاميين. وأكدت الفعالية في مجملها أهمية التمسك بالهوية الوطنية وتعزيز حضور الرواية الفلسطينية في المحافل الثقافية الدولية بما يسهم في إيصال رسالة الشعب الفلسطيني العادلة وترسيخها في الوعي العالمي.

17/5 د

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

هيئة سوق راس المال (اعلان عن وظيفة شاغرة)

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (الهيئة)، كمؤسسة عامة مستقلة ذات شخصية إعتبارية، بموجب قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 وباشرت أنشطتها في عام 2005 بمتابعة ومراقبة وتنظيم مختلف مجالات القطاع المالي غير المصرفي وفقاً لأحكام قانون الهيئة وقانون الأوراق المالية رقم (12) لعام 2004 وقانون التأمين رقم (20) لسنة 2005 والقرار بقانون بشأن التأجير التمويلي رقم (6) لسنة 2014، بالإضافة الى التعليمات الناظمة لقطاع تمويل الرهن العقاري.

تُعلن الهيئة عن حاجتها لإشغال وظيفة رئيس قسم التحليل المالي والفني في الإدارة العامة للتأمين وفقا لما يلي: -

1. اسم الوظيفة: رئيس قسم التحليل المالي والفني.
2. مكان الوظيفة: الإدارة العامة للتأمين - هيئة سوق رأس المال / رام الله - سردا.
3. المهام والمسؤوليات الرئيسية:
- الاشراف الاداري والفني على موظفي قسم التحليل المالي والفني.
- اعداد الجزء الخاص بقسم التحليل المالي والفني من خطة عمل الادارة ورسم ومتابعة المهام التفصيلية لموظفي القسم لتحقيق الخطة.
- تطوير وتحديث سجل مخاطر شركات التأمين.
- مراجعة نتائج فحص ترتيبات واتفاقيات إعادة التأمين واقتراح الاجراءات الواجبة لتعزيز تحصين شركات التأمين بالاستفادة من اعادة التأمين للحد من مخاطر الشركات.
- مراجعة نتائج فحص احتفاظ شركات التأمين بالملاءة المالية المناسبة للممارسة أعمال التأمين المجازة لممارستها، واقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها في حال فشل الشركات من استيفاء متطلبات الملاءة.
- مراجعة نتائج فحص البيانات المالية المرحلية والختامية لشركات التأمين والتوصية بالإجراءات التعديلية اللازمة ومتابعة تنفيذها.
- دراسة نتائج مراجعة التقارير الاكتوارية الصادرة عن شركات التأمين ورفع التوصيات بشأنها.
- مراجعة خطط تصويب الأوضاع المقدمة من شركات التأمين ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها.
- مراجعة تقارير التحليليات المالية والفنية والاحصائية لقطاع التأمين.
- تقديم مقترحات بشأن وضع وتحديث اجراءات العمل للمهام والعمليات المناطة بقسم التحليل المالي والفني.
- طلب الموازنات والموارد البشرية والاحتياجات التدريبية واللوجستية اللازمة لتمكين قسم التحليل المالي والفني من تنفيذ مهامه.
- الاشراف على أرشفة وحفظ المستندات والوثائق الناتجة عن أعمال قسم التحليل المالي والفني في الملفات الالكترونية والورقية الخاصة بها.
- أية مهام أخرى يكلف بها من قبل المسؤول المباشر في حدود مستوى المسؤولية المذكورة أعلاه.

4. شروط شغل الوظيفة:
- الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) او الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في المحاسبة أو العلوم التأمينية أو إدارة المخاطر أو العلوم المالية أو العلوم الاكتوارية.
- خبرة عملية موثقة لا تقل عن ستة سنوات في مجال التحليل المالي أو التأمين أو إدارة المخاطر أو التدقيق أو التحليل الإكتواري لحملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) وثلاث سنوات لحملة الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير).

5. مدة تقديم الطلبات:
يبدأ تقديم الطلبات اعتباراً من صباح يوم الاثنين الموافق 18/ 2026/05م حتى يوم الاثنين الموافق 25/ 2026/05.

6. تقدم الطلبات الكترونياً الى الادارة العامة للشؤون المالية والادارية من خلال الموقع الالكتروني للهيئة (www.pcma.ps) على رابط الوظائف الشاغرة واتباع الخطوات المذكورة في الموقع.

7. يُطلب من المتقدم تحميل المرفقات التالية مع طلب التوظيف الإلكتروني: -
- ارفاق السيرة الذاتية للمتقدم.
- صور عن الشهادات العلمية للمتقدم مع ضرورة ارفاق المعادلة والتصديق من الجهات المختصة في فلسطين إذا كانت صادرة عن جامعات غير فلسطينية.
- صورة عن اثبات الشخصية.
- صورة عن شهادة الخبرة العملية.

ملاحظات:
* لا ينظر في الطلبات أو السير الذاتية التي تقدم يدوياً أو عبر الفاكس.
* لا ينظر في الطلبات التي تحتوي على بيانات غير صحيحة أو متناقضة، أو التي ترد بعد نهاية فترة الإعلان، أو التي لم يرفق بها الوثائق المطلوبة.
* سيتم استبعاد الطلبات غير المطابقة للشروط المذكورة أعلاه ويعتبر ذلك اعتذار للمتقدم.
* سيتم الاتصال بالأسماء الواردة في القائمة المختصرة حصراً والتي تحددها لجنة الفرز حسب الالية المعتمدة.
* ان تقديم معلومات أو بيانات غير صحيحة في أي مرحلة يُفقد المتقدم حقه في التعيين، والوظيفة حتى بعد التعيين.
* للاستفسار الاتصال على هاتف رقم 02 2946946.

أطلقت التطبيق التجريبي لدراسة TIMSS 2027 في 25 مدرسة

«التربية» و «اليونيسف» توقعان الخطة السنوية لقطاع التعليم

رام الله- الحياة الجديدة- وقع وزير التربية والتعليم العالي أمجد برهم، والممثل الخاص لمنظمة اليونيسف لدى دولة فلسطين جوناثان فيتش، الخطة السنوية «المدحرجة» لقطاع التعليم للأعوام 2026–2027، ضمن إطار برنامج التعاون المشترك بين دولة فلسطين واليونيسف للأعوام 2023–2027.

وأكد برهم أن هذه الخطة تأتي في سياق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز صمود وثبات النظام التعليمي، وضمان حق الطلبة في الوصول إلى تعليم آمن وشامل، رغم التحديات الكبيرة والظروف الاستثنائية التي تواجهها العملية التعليمية.

وشدد على أهمية هذه الخطة التي تتضمن؛ تطوير مرتكزات التعلم الرقمي، وتعزيز برامج الدعم النفسي والاجتماعي، والتوسع في التعليم المهني والتقني، ودعم البيئة والصحة المدرسية؛ بما يسهم في بناء قدرات الطلبة وتمكينهم من مهارات المستقبل، مؤكدا حرص الوزارة على توسيع الشراكات الدولية الداعمة للتعليم بما ينسجم مع الخطط التطويرية وفي مقدمتها خطة التعليم من أجل التنمية.

وأكد فيتش التزام اليونيسف بمواصلة دعم قطاع التعليم في فلسطين، وتعزيز البرامج التي تضمن بيئة تعليمية آمنة وداعمة للأطفال واليافعين، مشيدا بالشراكة القائمة مع الوزارة، وأهمية العمل المشترك للاستجابة للاحتياجات التعليمية والإنسانية المتزايدة.

وأطلقت وزارة التربية والتعليم العالي، أمس الأحد، التطبيق التجريبي لدراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم «TIMSS 2027في 25 مدرسة من مدارس العينة في المحافظات الشمالية، ضمن الاستعدادات الوطنية للمشاركة في الدراسة الدولية الرئيسة.

ويشارك في التطبيق التجريبي نحو 1200 طالب/ة، حيث يهدف هذا التطبيق إلى اختبار أدوات الدراسة وإجراءاتها الفنية والتنظيمية، بما يضمن تنفيذ الدراسة وفق المعايير الدولية المعتمدة.

ويأتي تطبيق دراسة «TIMSS» هذا العام بصورة إلكترونية كاملة (Online)، بعد استكمال مختلف الاستعدادات الفنية والتقنية اللازمة، إلى جانب تدريب الطواقم التربوية والميدانية على إجراءات التطبيق وآليات إدارة الاختبارات الإلكترونية بكفاءة عالية.

وتُعد دراسة «TIMSS» من أبرز الدراسات الدولية التي تقيس مستوى تحصيل الطلبة في مادتي الرياضيات والعلوم، كما توفر مؤشرات مهمة تسهم في تقييم النظام التعليمي ودعم تطوير السياسات والبرامج التعليمية.

وثمّنت الوزارة جهود المديريات والمدارس والكوادر التربوية والفنية في دعم تنفيذ هذه الدراسة، بما يعزز جاهزية فلسطين للمشاركة الفاعلة في التقييمات الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن مشاركة فلسطين في الدراسات الدولية لا تقتصر على البعد التربوي والتعليمي فحسب، بل تحمل أيضًا بُعدًا وطنيًا وسياسيًا مهمًا، إذ تسهم في رفع اسم فلسطين على الخارطة الدولية، وتؤكد إصرار الشعب الفلسطيني على مواصلة مسيرة التعليم والتميز رغم مختلف التحديات والظروف الصعبة.

17/5 د

دولة فلسطين
السلطة القضائية – دائرة تنفيذ الخليل

((20533989))

اخطار تنفيذي بالنشر صادر عن دائرة تنفيذ الخليل
رقم الدعوى 2025/4059 تنفيذ

هيئة القاضي: علي ابو صالح
طالب التبليغ: المحكمة
المطلوب تبليغه: المحكوم عليه: احمد عصام محمد حلبي - هوية 859215170 رام الله - بيتونيا - البالوع - شارع الشهيد غالب لطفي هاتف 0598644330
اخبرك بان الدائن المحكوم له: نور الدين بدر بدوي الداعور التميمي - هوية رقم 854659760 - العنوان الخليل - نمرة وكيله المحامي سمر موسى احمد جبارين وعدي عبد الله بدوي الداعور قد ابرز لهذه الدائرة شيكات او كمبيالات تحمل توقيعك بصمتك ومستحقة الاداء بمبلغ شيقل اسرائيلي 6250 لذلك اطلب اليك الحضور لهذه الدائرة خلال اربعة عشر يوما من تاريخ تبليغك هذا الاخطار لدفع قيمة الدين المذكور او الاطلاع على الملف المتعلق بهذا الدين وبيان ردك على اعتراضك عليه وبخلاف ذلك تقوم هذه الدائرة بالتنفيذ الجبري وتحصيل قيمة الدين مضافا اليها المصاريف والرسوم وفقا للقانون.

دائرة تنفيذ الخليل

17/5 د

دولة فلسطين
السلطة القضائية – محكمة بداية رام الله

(((20621080)))

صادرة عن محكمة بداية رام الله في الدعوى رقم 535/2025 حقوق

الى المدعى عليه : (1) فتحي جبر بيدرو عياد - هوية (850824327).
يقتضي حضورك إلى محكمة بداية رام الله الجلسة يوم الخميس الموافق 02/07/2026 الساعة 9:1 للنظر في دعوى حقوق رقم 535/2025 والتي اقامها عليك المدعي سماهر فضل عبد الجبار بركات العنوان : رام الله - رام الله .... - وكيله المحامي : محمد عوض محمد حسن بدعوى وموضوعها المطالبة بمبلغ مالي، بقيمة غير مقدرة
موضوع الدعوى : مطالبة مالية بقيمة 150,000 دولار امريكي مائة وخمسون الف دولار امريكي بدل دين اضافة الى الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة.
لائحة واسباب الدعوى
1- بتاريخ 26/9/2023 اقترض المدعى عليه من المدعية مبلغ وقدره 570,000 دولار امريكي خمسمائة وسبعون الف دولار امريكي وذلك بموجب عقد قرض محرر في الولايات المتحدة الأمريكية فيما بينهما مرفقة بطي الدعوى اتفاقية القرض وترجمتها القانونية وهي جزء لا يتجزء منها وتقرأ معها كوحدة واحدة.
2- بتاريخ 2/2/2024 استحق من هذا القرض مبلغ المطالبة القائمة وهو (150,000) دولار امريكي مائة وخمسون الف دولا امريكي وذلك بوجب شيك امريكي مستحق بتاريخ 2/2/2024 يحمل الرقم (265070435) موقع من المدعى عليها مسحوب على بنك غالف كوست وشركة ترست / لويزيانا في الولايات المتحدة الأمريكية ولدى عرض الشيك على البنك المذكور فقد اعيد بدون صرف. وذلك لعدم كفاية الرصيد مرفق بطي الدعوى الشيك الموصوف وترجمته القانونية وهو جزء لا يتجزأ منها ويقرأ معها كوحدة واحدة.
3 - طالبت المدعية المدعى عليه مرارا وتكرارا بضرورة دفع قيمة الشيك المشار اليه الا انه رفض وامتنع عن السداد دون عذر ولا مسوغ قانوني.
4- ان ما قام به المدعى عليه الحق ضررا كبيرا بالمدعية وما يزال الأمر الذي حدا بها اللجوء الى محكمتكم الموقرة.
5- لمحكمتكم الموقرة صلاحية النظر في الدعوى وذلك تبعا للاختصاص القيمي والنوعي والشخصي .
الطلب: تلتمس المدعية من محكمتكم الموقرة:
أ. تبليغ المدعى عليه نسخة عن لائحة الدعوى ومرفقاتها ودعوته للمحاكمة.
ب. بعد اجراء المحاكمة والثبوت الحكم على المدعى عليه بدفع مبلغ مالي وقدره 150,000 دولار امريكي مائة وخمسون الف دولار امريكي وذلك بدل دفعة قرض مستحق.
ت. الزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة.
ويمكنك الحضور الى قلم المحكمة الإستلام اوراق الدعوى اللائحة ومرفقاتها
ويتوجب عليك تقديم لائحة جوابية خلال 30 يوم من اليوم التالي لتاريخ تبليغك بالنشر بالصحف المحلية عملا بالمادة (62) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001.
وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلا عنك سوف يتم السير بالدعوى وفق أحكام القانون.

محكمة بداية رام الله